

أثر التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة- دراسة
تحليلية

**The Impact of Accounting Estimations Under the Financial
Accounting System on Earnings Management –Analytical Study**

أ. عادل بولجنيب^{1*} ، أ.د. الطيب لحيلج²

¹جامعة أم البواقي، الجزائر، bouldjenibadel@gmail.com

²جامعة أم البواقي، الجزائر، tlhilah@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2019/08/14 تاريخ المراجعة: 2019/12/02 تاريخ القبول: 2019/12/26

Abstract

الملخص

The purpose of this study is to examine the effect of accounting estimations, under Financial Accounting System (SCF), on earnings management.

The result of the study supports that Financial Accounting system provides great flexibility of accounting practices because of vague criteria, overt and covert options, and subjective estimates, allowing earnings management to be a widespread practice.

Keywords : Earnings Management; Financial Accounting System; Accounting Estimations; Accounting Hypothesis; Manager.

تحاول هذه الدراسة اكتشاف أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على ممارسات إدارة النتيجة، وذلك من خلال دراسة أثر التقديرات المحاسبية المطلوبة في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشروط و القيود المفروضة على التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تظل غير كافية، الأمر الذي يتيح للمسيرين استغلال هذه الثغرات من أجل إدارة النتيجة.

الكلمات المفتاحية: إدارة النتيجة، النظام المحاسبي المالي، التقديرات المحاسبية، الافتراضات المحاسبية، المسير

1. مقدمة:

بالنظر إلى أهمية النتيجة في اتخاذ القرار، من البديهي أن تولي إدارة المؤسسة أهمية كبيرة للتقرير عنها، حيث عليها فهم آثار مختلف الطرق المحاسبية على النتيجة، من أجل اختيار أفضل هذه الطرق. و تزداد هذه الأهمية بالنظر إلى السلطة التقديرية التي تمنحها معظم المعايير المحاسبية للمسير في التقرير عن النتيجة. إن هذه السلطة التقديرية، تأتي أساسا كنتيجة لحالة عدم التأكد التي تميز الأنشطة التجارية، حيث أن كثيرا من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها، وبالتالي فإن هذه العملية تهدف إلى أخذ أثر الأحداث المستقبلية على القوائم المالية بعين الاعتبار خصوصا في حالة غياب أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات.

رغم أن للتقديرات المحاسبية شروطا و قواعد تضبطها، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون صحيحة دائما، حيث تبقى خاضعة لاجتهاد معدي القوائم المالية الذين يعتمدون على خبرتهم وعلى المعلومات المتوفرة لديهم. فلا يمكن توقع التطورات الاقتصادية خلال الأشهر أو السنوات التي تلي إقفال الدورة بدقة تامة.

إن عدم القدرة على التأكد من الصحة المطلقة للتقديرات المحاسبية قد تدفع المسير لاستغلال هذه التقديرات في غير الغرض الذي وضعت من أجله، و ذلك لتحقيق مصلحته الشخصية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى، من خلال ما اصطلح على تسميته بـ "إدارة النتيجة".

1.1. إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق، يتم طرح التساؤل التالي: هل يوفر النظام المحاسبي المالي فرصا لإدارة النتيجة من خلال استغلال التقديرات المحاسبية؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي تساؤلان فرعيان يتمثلان فيما يلي:

- هل يوضح النظام المحاسبي المالي، بشكل كاف، كيفية القيام بالتقديرات المحاسبية؟
- هل يلزم النظام المحاسبي المالي بالإفصاح عن معلومات تخص التقديرات المحاسبية في الملاحق؟

2.1. فرضيات البحث:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة، تتم صياغة فرضيات سيتم إثباتها أو نفيها من خلال إنجاز هذا البحث. تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- لا يوفر النظام المحاسبي المالي فرصا لإدارة النتيجة من خلال استغلال التقديرات المحاسبية (الفرضية الرئيسية)؛
- يوضح النظام المحاسبي المالي، بشكل كاف، كيفية القيام بالتقديرات المحاسبية (الفرضية الفرعية الأولى)؛
- يلزم النظام المحاسبي المالي بالإفصاح عن معلومات تخص التقديرات المحاسبية في الملاحق (الفرضية الفرعية الثانية).

3.1. أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا الموضوع من ضرورة لفت النظر لممارسات إدارة النتيجة لما لها من آثار على موثوقية المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسة، و بالتالي فإن هذه الممارسات تؤثر على موثوقية النظام المحاسبي و الاقتصادي ككل، و يمتد هذا التأثير إلى قرارات التخطيط و الاستثمار و التمويل و الرقابة على استخدام الموارد في النشاطات الاقتصادية الوطنية.

و يشكل هذا الموضوع فائدة للجهات المسؤولة عن التوحيد المحاسبي في الجزائر في تقييم الآثار المنبثقة عن تبني النظام المحاسبي المالي، فباعتبار أن وضع المعايير المحاسبية هو نتاج عملية سياسية أكثر منها فنية، فإن الجهات المكلفة بوضع المعايير ملزمة بتحديد الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للمعايير التي تصدرها، و من ثم تعديل أو استبعاد تلك التي تتعارض مع الأهداف الماكرو اقتصادية، السياسية، الوطنية، أو مصالح الأطراف ذات العلاقة. و يساعد البحث مستعملي القوائم المالية على تحديد أساليب و آثار إدارة النتيجة و بالتالي تساعدهم على اكتشافها و تحديد الوسائل الضرورية للحد منها.

4.1. أهداف البحث:

يصبو هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن بلوغها من خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المصاغة. من بين هذه الأهداف:

- توضيح مفهوم إدارة النتيجة؛
- مساعدة معدي و مستخدمي القوائم المالية على فهم الآثار المختلفة للتقديرات المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي؛
- توضيح نقاط قوة و ضعف النظام المحاسبي المالي في مواجهة ممارسات إدارة النتيجة.

5.1. منهجية و خطة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات السابقة، و إثبات أو نفي الفرضيات المرتبطة بها، باستعمال المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم استعراض و تحليل النصوص التشريعية للنظام المحاسبي المالي ذات العلاقة بالتقديرات المحاسبية، وتوضيح كيفية تأثير هذه النصوص على إدارة النتيجة. وسيتم تناول النقاط التالية:

- إدارة النتيجة؛
- استعمال التقديرات المحاسبية لإدارة النتيجة في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

2. إدارة النتيجة

بالإطلاع على الأدبيات التي تطرقت لموضوع إدارة النتيجة، يلاحظ اختلاف كبير حول تعريفها، ولعل ذلك راجع إلى كون إدارة النتيجة صعبة الاكتشاف و القياس. وهذا الاختلاف في التعريفات يعكس اختلاف الفرضيات المتعلقة بشكل ودوافع إدارة النتيجة التي يبني عليها الباحثون دراساتهم، وكذا اختلاف تفسيراتهم لنتائج هذه الدراسات.

فقد عرفتها Shipper على أنها " التدخل المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على منافع خاصة... وأنه في حالة توسيع هذا التعريف سيتضمن الإدارة الحقيقية للنتيجة التي تمارس من خلال تغيير توقيت القرارات الاستثمارية أو المالية من أجل تعديل الأرباح التي يتم الإفصاح عنها أو تعديل بعض من عناصرها." (Schipper, 1989, p. 92)

أما Healy & Wahlen فقد عرفا إدارة النتيجة على أنها "استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في إعداد التقارير المالية وهيكله العمليات لأجل تعديل التقارير المالية؛ إما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة أو للتأثير على التعاقدات التي تتم بناء على الأرقام المحاسبية المقرر عنها." (Healy & Wahlen, 1999, p. 372)

وأما Mulford & Comiskey فقد عرفاها على أنها " التلاعب في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للمؤسسة." (Babalyan, 2017, p. 12)

كما عرفها Davidson et al. على أنها "اتخاذ خيارات مسموحة في إطار القيود المفروضة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما للتقرير عن مستوى مرغوب فيه من الأرباح."

(Davidson et al, 2018, p. 92)

و يعرفها Mckee على أنها " اتخاذ القرار الإداري المنطقي و القانوني من أجل الوصول لنتائج متوقعة ومستقرة." (Mckee, 2018, p. 1)

بالنظر إلى التعريفات السابقة نجدها تتكون من قسمين: القسم الأول يتناول كيفية القيام بإدارة النتيجة، أما القسم الثاني فيتناول الهدف من إدارة النتيجة.

فيما يتعلق بالكيفية، تشير التعريفات إلى التدخل المتعمد في إعداد التقارير المالية، ويتم ذلك من خلال قرارات تتخذها إدارة المؤسسة في إطار إعداد التقارير المالية من أجل تطبيق سياسة محاسبية مرغوب فيها، و قد أشار تعريف Davidson et al، عكس التعريفات الأخرى، إلى أن هذا التدخل يتم في إطار القيود المفروضة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي فهو يميز إدارة النتيجة التي تتم في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عن الغش المالي الذي يخرق هذه المبادئ. كما أن تعريف Shipper يفترض حدوث إدارة النتيجة أيضاً من خلال اختيار توقيت القرارات الاستثمارية و المالية، إذا أدى ذلك إلى تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو النفقات بما يخدم مصالح الإدارة. لكن هذا التعريف يصطدم على أرض الواقع بصعوبة التفريق بين القرارات التي تهدف إلى إدارة النتيجة و تلك التي تهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة.

بالنسبة للقسم الثاني من التعريفات الذي تناول الهدف من إدارة النتيجة، فاستعمال عبارات ك "خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للمؤسسة" في تعريف Mulford & Comiskey و"تضليل" في تعريف healy & wahlen يبين أن الهدف الأساسي من إدارة النتيجة هو تشويه الأداء الحقيقي للمؤسسة بهدف تحقيق مصلحة طرف (الإدارة عادة) على حساب طرف آخر. في المقابل فإن تعريف Thomas يفترض أن الهدف من إدارة النتيجة هو تعظيم قيمة المؤسسة من خلال "الوصول لنتائج متوقعة ومستقرة"، و يقف تعريفا Davidson et al و Shipper موقفاً وسطاً بين هذين الاتجاهين، حيث أن الهدف من إدارة النتيجة هو "الوصول لنتائج مرغوبة" و "الحصول على منافع خاصة" دون الإشارة لتضرر أطراف معينة من هذه الممارسة.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لإدارة النتيجة على أنها أفعال متعددة، تضم كل التلاعبات التي تؤثر على القوائم المالية، سواء كانت محاسبية أو حقيقية، وسواء تعلق الأمر بالبنود المتعلقة بالنتيجة أو أية بنود أخرى في القوائم المالية، و التي قد تكون مشروعة (في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة) أو غير مشروعة (غش مالي). هذه التلاعبات قد تكون من أجل تحقيق أهداف إدارية (إدارة النتيجة الانتهازية) أو تحقيق أهداف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (تعظيم قيمة

المؤسسة). إلا أن إطار إدارة النتيجة في هذا البحث سيقترن على الممارسات المشروعة التي تكون في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة ويستثنى الغش المالي، كما سيعتبر البحث أن غرض إدارة النتيجة انتهازي وليس لها أي غرض إعلامي.

3. استعمال التقديرات المحاسبية لإدارة النتيجة في ظل النظام المحاسبي المالي

تمثل البنود التي يتطلب إعدادها تقديرات محاسبية وسيلة فعالة لإدارة النتيجة، حيث يستغل معد القوائم المالية المرنة الممنوحة له في التقدير وصعوبة إثبات عدم صحته للتأثير على النتيجة. ويزداد احتمال اللجوء لهذه الممارسات في ظل النظام المحاسبي المالي نظراً لتفضيله تقييم بعض الأحداث والبنود بناء على جوهرها أو قيمتها العادلة أو قيمة منفعتها التي تحتاج لحسابات اكتوارية تقوم على تقديرات شخصية. وتتمثل أهم هذه البنود والأحداث فيما يلي:

1.3. تدني قيمة التثبيتات:

حسب النظام المحاسبي المالي، ينبغي إعادة النظر في قيم التثبيتات نهاية كل سنة، فإذا ما وجدت مؤشرات، داخلية أو خارجية، تدل على احتمال انخفاض قيمة تثبيت ما، ينبغي على المؤسسة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لهذا التثبيت، هذه الأخيرة هي القيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي و القيمة النفعية، هاتان القيمتان تكونان محل تقدير من قبل معد القوائم المالية. في حالة سعر البيع الصافي، يكون سعر البيع نفسه محل تقدير من طرف المؤسسة، بالإضافة لتكاليف الخروج (تكاليف إتمام الصفقة). أما في حالة القيمة النفعية، فتقدير مبلغها يحتاج إلى تقدير:

- التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من استعمال التثبيت و التنازل عنه في نهاية فترة الاستعمال؛
- المعدل المستعمل في التحيين (حساب القيمة الحالية).

لم يوضح النظام المحاسبي المالي طريقة تقدير صافي سعر البيع أو القيمة النفعية، بل اكتفى بذكر قاعدة موجزة وعامة جاء فيها أنه يمكن أن توفر التقديرات والمعدلات والحسابات المبسطة قيمة تقريبية معقولة للحسابات المفصلة الضرورية لتحديد القيمة النفعية أو ثمن البيع الصافي للأصل. دون توضيح لطبيعة هذه التقديرات والمعدلات و الحسابات المبسطة.

إن اقتران تدني القيمة بهذه التقديرات من جهة، و تأثيرها على النتيجة من جهة أخرى يجعل من تدني القيمة من أبرز وسائل إدارة النتيجة، حيث تستعملها المؤسسة من أجل تكوين احتياطات سرية تستعملها عند الحاجة؛ فتلجأ إلى تكوين مؤونات لخسارة القيمة عندما تكون الأرباح

مرتفعة، مستغلة في ذلك هامش الحرية الممنوح لها، بغية اقتطاع جزء من الأرباح لاستعماله في السنوات التي تكون فيها الأرباح متدنية من خلال استرجاع المؤونات المسجلة سابقا.

2.3. تصنيف الأصول المالية:

يعرف النظام المحاسبي المالي الأصل المالي على أنه كل أصل يمثل حقا تعاقديا في استلام نقدية أو أصل مالي آخر (أسهم، سندات، حقوق على العملاء...) أو مبادلة الأدوات المالية في ظروف تبدو مواتية للمؤسسة، بالإضافة إلى النقدية أو النقدية المعادلة.

رغم أن أصناف هذه الأصول تختلف عن تلك التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية (مستمدة من المرجع الفرنسي)، إلا أنها تستند لنفس المبدأ، وهو القصد أو النية من حيازة الأصل المالي؛ فحسب النظام المحاسبي المالي تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان (باستثناء القيم العقارية الموظفة و الأصول المالية الأخرى الظاهرة في الأصول الجارية)، محل إدراج في القوائم المالية تبعا لمنفعتيها والدوافع التي كانت سائدة عند اقتنائها أو تغيير وجهتها.

إن التصنيف على أساس النية أو القصد من وراء الاستعمال يتم من خلال اللجوء للتقدير الشخصي الذي لا يمكن التحقق من صحته، و بالتالي قد يُستغل لإدارة النتيجة، خاصة أن لكل صنف أثر مختلف على النتيجة. فالتصنيف هو المحدد للمعالجة المحاسبية للأصل المالي من حيث منهجية التقييم والطرق المحاسبية المتبعة. في هذا الصدد يمكن تحديد نماذج التقييم التالية:

أ. التقييم بالتكلفة المطفأة: بعد التقييم الأولي (الذي يتم بنفس الطريقة للأصناف الأربعة)، تقيم سندات المساهمة (في الفروع، المؤسسات المشتركة و المؤسسات الزميلة) التي لا تحتفظ بها المؤسسة من أجل التنازل عنها في مستقبل قريب، والحقوق المرتبطة بها، بالإضافة إلى التوظيفات المحفوظ بها حتى تاريخ استحقاقها والإقراضات والذمم المصدرة من قبل المؤسسة و التي لم تتم حيازتها لغرض المضاربة بالتكلفة المطفأة، وتخضع في نهاية كل سنة إلى اختبار لتدني القيمة.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي عبارة عن مبلغ التقييم الأولي، مطروحا منه التسديدات (من أصل المبلغ)، مطروحا منه أو مضافا إليه الإهلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأولي و المبلغ عند تاريخ الاستحقاق، ومطروحا منه كل تدني للقيمة أو إمكانية لعدم التحصيل.

من أجل حساب التكلفة المطفأة، بالنسبة للسندات، يجب حساب معدل الفائدة الفعلي، ويحتاج ذلك إلى تقديرات محاسبية، حيث ينبغي تقدير التدفقات النقدية (المدفوعة و المقبوضة) أخذا بعين الاعتبار كل الإجراءات التعاقدية للأصل (سندات ذات معدلات فائدة متغيرة، خيار الدفع المسبق، تكاليف الصفقة...).

ب. التقييم بالقيمة العادلة: بالنسبة للمساهمات و الحقوق المرتبطة بها التي تمت حيازتها بهدف التنازل عنها مستقبلا (على المدى الطويل)، بالإضافة إلى السندات المثبتة لنشاط المحفظة، يتم اعتبارها كأدوات مالية متاحة للبيع، حيث يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها العادلة.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن القيمة العادلة تتمثل في:

- بالنسبة للسندات المسعرة، هي متوسط السعر للشهر الأخير من السنة المالية؛
- بالنسبة للسندات غير المسعرة، هي القيمة التفاوضية المحتملة، و يتم تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

عند محاولة تطبيق الفقرة السابقة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار البيئة الجزائرية التي لا تتوفر بها، لحد الآن، الافتراضات التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي؛ فالسوق المالي الثانوي لا يستجيب لقواعد السوق النشط مما يجعل تطبيق الطريقة الأولى (متوسط سعر الشهر الأخير) لتحديد القيمة العادلة للسندات المسعرة لا يعكس الواقع الحقيقي لقيمة الأصل المالي. أما الطريقة الثانية (استخدام تقنيات التقييم)، التي تتطلب تقديرات و أحكاما شخصية أكثر، فلم يشر النظام المحاسبي المالي إلى تفاصيل أخرى تخص هذه النماذج و التقنيات باستثناء أن تكون مقبولة على العموم وهو شرط عام وغامض يتيح حرية أكبر لمعدي القوائم المالية.

رغم أن استعمال القيمة العادلة يؤدي إلى إمكانية إدارة النتيجة بشكل أسهل (خاصة عند استعمال نماذج التقييم) إلا أن ذلك ينجر عنه دفع رسوم إضافية، حيث جاء في المادة 28 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أنه ينجر على التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي استفادت من إعادة التقييم النظامية دفع حقوق تسجيل إضافية قدرها 50%، يحسب المبلغ على أساس فائض القيمة المحقق.

3.3. مؤونة الأخطار و الأعباء:

تعرف مؤونة الأخطار و الأعباء في ظل النظام المحاسبي المالي على أنها التزامات يكون تاريخ استحقاقها أو مبلغها غير مؤكدين، و يتم الإبقاء على المؤونة ما دام أن تاريخ الاستحقاق أو مبلغ التسوية لم يحدد بدقة، وعادة مالا ترتبط هذه المؤونات بدورة الاستغلال.

ويجب أن تتوفر الشروط التالية في المؤونة حتى يتم الاعتراف بها:

أ. أن يكون للمؤسسة التزام حالي ناتج عن حدث سابق: أي أن لا يكون للمؤسسة بُد آخر من الدفع من أجل التخلص من الالتزام، و أن يظهر الحدث المنشئ لهذا الالتزام (الحدث السابق) في

تاريخ الميزانية، وبالتالي فإن تكوين مؤونات للاحتياط لأحداث (مخاطر) مستقبلية لم تقع بعد ممنوع في ظل النظام المحاسبي المالي، كما ينبغي معرفة الشخص الذي سيستفيد من دفع المؤسسة للالتزام (دولة، عمال، موردون، عملاء، الجمهور بصفة عامة...). وقد تكون الالتزامات قانونية (بموجب قوانين أو تنظيمات أو عقود...) أو ضمنية (تفرضها الممارسة المعتادة من أجل الحفاظ على علاقة الأعمال، أو تصريح علني للمؤسسة بتحمل بعض الالتزامات...). يمكن إدارة النتيجة بشكل أكثر سهولة من خلال الالتزامات الضمنية باعتبارها خاضعة لسيطرة الإدارة بشكل أكبر.

ب. احتمال خروج تدفقات نقدية من أجل التخلص من الالتزام: أي يجب أن يكون احتمال خروج التدفقات النقدية للتخلص من هذا الالتزام كبيرا. والملاحظ في هذا الشرط أن النظام المحاسبي المالي لم يحدد مستوى الاحتمال الذي يكون عنده خروج التدفقات النقدية كبيرا وترك الأمر لتقدير معد القوائم المالية. هذا من جهة، و من جهة أخرى، فإن تقدير الاحتمال في حد ذاته يبقى خاضعا في الكثير من الأحيان للتقديرات الشخصية لمعد القوائم المالية، لذلك يمكن اعتماد نسب تخدم أغراض إدارة النتيجة.

ج. القيام بتقدير موثوق فيه لمبلغ الالتزام: حسب النظام المحاسبي المالي فإن مبلغ المؤونة يمثل أفضل التقديرات للأعباء التي ستحملها المؤسسة لتسوية الالتزام المعني. لكن النظام المحاسبي المالي لم يوضح طرق القيام بهذه التقديرات، وهو ما يفتح الباب لاستخدام التقديرات والأحكام الشخصية لأغراض انتهازية.

وفي الحالات التي يكون فيها أثر القيمة الزمنية للنقود كبيرا، يجب أن يكون مبلغ المؤونة هو القيمة الحالية للمصروف المتوقع لتسوية الالتزام، و أبرز مثال على ذلك مؤونة إعادة تأهيل الموقع، حيث أن تكلفة تفكيك التثبيتات في نهاية مدة منفعتها و تكلفة إعادة تأهيل الموقع يعتبران كمؤونة (في حالة كون التفكيك و إعادة التأهيل بشكل التزاما على المؤسسة) تظهر بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لهذه العمليات، و هنا أيضا تظهر مساحة أخرى للتقدير المحاسبي و هي كيفية اختيار معدل التحيين (هذا المعدل يؤثر على المؤونة، التي تزداد وفق هذا المعدل كل سنة، من جهة، و على تكلفة التثبيت و بالتالي الإهلاك من جهة أخرى). وقد أشارت المذكرة المنهجية المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي والخاصة بالتثبيتات المادية إلى كيفية اختيار هذا المعدل في مثال عددي، حيث أن معدل التحيين هو المعدل المتوسط للفائدة على السندات المصدرة في السوق المالي و معدل الاقتراض البنكي طويل الأجل. لكن هذه المذكرة لم تشر إلى وجوب إتباع هذه الطريقة.

4.3. مزايا نهاية الخدمة:

تمثل مزايا المستخدّمين المقابل الممنوح، بغض النظر عن شكله، للمستخدّمين، نتيجة أدائهم خدمات لصالح المؤسسة.

من بين هذه المزايا نجد التزامات المؤسسة ذات العلاقة بانتهاء الخدمة كالمعاشات، تكميلات التقاعد، تعويضات مقدمة بسبب الذهاب للتقاعد... وهي مزايا طويلة الأجل، عادة؛ أي أن المؤسسة تدفعها بعد مدة تفوق 12 شهرا من إقفال السنة المالية التي قُدم العمل خلالها.

هناك نظام لدفع مزايا نهاية الخدمة يسمى نظام الأداءات المحددة، حيث تلتزم بموجبه المؤسسة بمبلغ المزايا المستقبلية و التي لا ترتبط بالاشتراكات المدفوعة من طرف العمال، وبالتالي فإن على المؤسسة أن تضمن مردودية كافية لهذه الاشتراكات، لأنها ستقوم بدفع اشتراكات إضافية إذا لم توجد أصول كافية لدفع مزايا نهاية الخدمة للمستخدّمين. وبذلك فإن المؤسسة تتحمل خطر الاستثمار و الخطر التنبؤي، لهذا يتم تكوين مؤونة لتغطية هذه الالتزامات. هذا النظام يطبق في الجزائر خاصة على تعويضات الذهاب للتقاعد و تكميلات التقاعد، حيث تُدفع في تاريخ ذهاب العمال للتقاعد بناء على أقدميتهم و أجرهم. وحسب النظام المحاسبي المالي فعند كل عملية إقفال للحسابات، فإن مبلغ التزامات المؤسسة فيما يخص المعاشات، تكميلات التقاعد، التعويضات المقدمة بسبب الذهاب للتقاعد أو أي مزايا مماثلة ممنوحة للمستخدّمين أو للشركاء و الوكلاء يسجل في شكل مؤونة، هذه الأخيرة تحدد على أساس القيمة المحينة لمجموع التزامات المؤسسة اتجاه عمالها باستعمال فرضيات حسابية و طرق تحيين ملائمة.

من الفقرة السابقة يمكن استنتاج أن مبلغ المؤونة هو القيمة الحالية لحقوق العمال المكتسبة في تاريخ الميزانية، كما يمكن استنتاج، من خلال استخدام عبارة "افتراضات حسابية و طرق تحيين ملائمة"، وجوب استعمال التقدير المحاسبي في حساب هذه القيمة الحالية. وعلى أرض الواقع تنقسم هذه الافتراضات إلى:

أ. افتراضات ديمغرافية: تتعلق بالخصائص المستقبلية للمستخدّمين السابقين و الحاليين المؤهلين للحصول على هذه المزايا، وتتمثل في:

- الوفيات أثناء و بعد العمل؛

- دوران المستخدمين و العجز و التقاعد المبكر.

ب. افتراضات مالية: تتعلق بـ:

- معدل التحيين؛

- معدل تطور الأجور.

ويظهر أثر هذه الافتراضات من خلال صيغة حساب مؤونة تعويضات الذهاب للتقاعد:

$$\text{مؤونة التقاعد} = \text{الأجر المرجعي} \times (1 + \text{تطور الأجر})^n \times (1 - \text{دوران العاملين})^n \times (1 - \text{معدل الوفيات})^n \times (\text{المزايا المدفوعة} \times \text{الخبرة المكتسبة/الخبرة القصوى}) \times (1 + \text{معدل التحيين})^n$$

ن: هي المدة المتبقية حتى التقاعد.

لقد أشار رأي صادر عن المجلس الوطني للمحاسبة إلى كيفية تكوين هذه الافتراضات، حيث يتم ذلك انطلاقاً من معطيات داخلية ناتجة عن خبرة و إحصائيات المؤسسة أو من مؤشرات خارجية، وذلك كالتالي:

أ. معدل تطور الأجور: يتم تقديره أخذاً بعين الاعتبار: معدل التضخم، أقدمية العامل، تطور المسار المهني للعامل، المؤشر العام للأجور؛ تجربة المؤسسة في الماضي فيما يخص تطور أجور عمالها خلال فترة زمنية طويلة نسبياً (من 10 إلى 15 سنة)، تطور الأجور في قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، المؤشرات المتوقعة للاقتصاد الكلي (مثل معدل نمو الناتج الداخلي الخام)....

ب. معدل دوران العمال و معدل الوفيات: يمكن تقدير هذين المعدلين انطلاقاً من أرشيف المؤسسة أو من خلال إجراء مقارنات مع مؤسسات تعمل في نفس قطاع النشاط، أو من خلال جداول الوفيات (بالنسبة لمعدل الوفيات) التي تقدمها الهيئات العمومية المختصة أو مؤسسات التأمين، حيث تطبق هذه الجداول، بعد تكييفها مع قطاع نشاط المؤسسة، على كل مستفيد من التعويض، أو يتم تقدير معدل الوفيات حسب الفئات العمرية.

ج. معدل التحيين: هو معدل الفائدة المطبق على السندات طويلة الأجل المسعرة في سوق مالي نشط والتي تصدرها مؤسسات من الفئة الأولى. في حالة عدم وجود مثل هذه السندات، تستعمل المؤسسة معدل الفائدة الذي يطبق على اقتراضات الدولة طويلة الأجل.

لقد واجهت المؤسسات الجزائرية صعوبة كبيرة في تحديد متوسط العمر المتوقع وبالتالي احتمال بقاء العمال على قيد الحياة إلى غاية حصولهم على مزايا نهاية الخدمة، حيث اعتمدت أغلب المؤسسات على نسبة الوفيات المسجلة على مستواها منذ نشأتها، و وصلت بعضها لتحديد احتمال بقاء ب 99%. (Kaddour & Admane, 2017, p. 9)

كما أن تحديد معدل التحيين لم يخضع لأي منطق، فهناك مؤسسات استخدمت معدل 5%، أما مؤسسات أخرى فاستخدمت معدل 6% وأخرى معدل أكبر من ذلك، و هذا راجع لعدم تقديم المجلس الوطني للمحاسبة شرحا كافيا لطريقة تقدير هذا المعدل أو لأي سوق يتم اللجوء (السوق البنكي، سوق السندات أو السوق النقدي أو سوق سندات الخزينة باعتبار أن هذه السندات تكون هي الأخرى عادة طويلة الأجل). (Kaddour & Admane, 2017, p. 6)

قد يستغل المسير الصعوبة في تحديد الافتراضات السابقة و ارتفاع درجة عدم التأكد المرتبطة بها لإدارة النتيجة، لا سيما و أن مؤونة نهاية الخدمة ينتج عنها مصروف يخفض من النتيجة.

5.3. رسملة مصاريف البحث و التطوير:

من أجل تقدير ما إذا كان أصل غير ملموس منتج داخل المؤسسة يستجيب لمعايير الاعتراف، ينبغي التمييز بين مرحلتين خلال عملية الإنتاج:

- مرحلة البحث؛

- مرحلة التطوير.

يفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسة الفصل بين هاتين المرحلتين، حيث تسجل المصاريف المرتبطة بمرحلة البحث كمصاريف إيرادية (لا تستطيع المؤسسة في هذه المرحلة إظهار أنه من المحتمل توليد الأصل غير الملموس لمنافع اقتصادية مستقبلية) والمصاريف المرتبطة بمرحلة التطوير كمصاريف رأسمالية، لكن النظام المحاسبي المالي لم يشر إلى معايير للفصل بين هاتين المرحلتين رغم التداخل الكبير بينهما، لذلك تخضع هذه العملية للتقدير الشخصي لمعد القوائم المالية الذي قد يستغل الفرصة لإدارة النتيجة، من خلال، على سبيل المثال، رسملة مصاريف تتعلق بمرحلة البحث بغية عدم تحميلها لنتيجة الدورة.

إن مصاريف التطوير لمشروع داخلي لا تدرج بشكل آلي في الأصول غير الملموسة للمؤسسة، بل إن الأمر يرتبط بتوفر مجموعة من الشروط وضحاها النظام المحاسبي المالي كالتالي:

- إذا كانت هذه المصاريف مرتبطة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق مردودية كلية؛
- للمؤسسة النية و القدرة التقنية و المالية و غيرها لإكمال العمليات المرتبطة بهذه المصاريف واستعمال أو بيع ما يتمخض عنها؛
- يمكن تقدير هذه المصاريف بشكل موثوق.

من خلال هذه الشروط يمكن ملاحظة استعمال عبارة "المردودية الكلية" دون تعريفها أو تحديد طبيعة العمليات التي تحقق هذه المردودية. بالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي IAS 38 "الأصول غير الملموسة" نجد أنه استعمل عبارة "مزاي اقتصادية مستقبلية" و التي عرفها الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية على أنها قدرة الأصل على المساهمة مباشرة أو بشكل غير مباشر في توليد تدفقات نقدية أو شبه نقدية تعود للمؤسسة. إن القدرة على تحقيق مردودية كلية (مزاي اقتصادية) مستقبلا من مصاريف التطوير تبقى محل تقدير من قبل معد القوائم المالية وبالتالي فإن تحقق معايير رسملة مصاريف التطوير يخضع لتقدير الإدارة.

يمكن استغلال هذا التقدير لإدارة النتيجة من أجل تخفيض النتيجة وبالتالي تخفيض مقدار الضريبة، وذلك من خلال عدم رسملة مصاريف التطوير التي تلبى شروط الرسملة واعتبارها كمصاريف إيرادية، لا سيما أن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ينص على أن مصاريف البحث والتطوير قابلة للتخفيض من الدخل أو من الربح الخاضع للضريبة في حدود 10 % من هذا الدخل أو الربح دون أن يتخطى المبلغ مئة مليون دينار جزائري، بشرط أن يعاد استثمار هذا المبلغ في إطار هذا البحث. كما يمكن رسملة مصاريف التطوير التي لا تلبى شروط الرسملة من أجل الرفع من نتيجة الدورة.

6.3. تصنيف عقود الإيجار:

إن عقد الإيجار هو اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لفترة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو عدة دفعات. يميز النظام المحاسبي المالي بين نوعين من الإيجارات: إيجارات التمويل والإيجارات البسيطة، فإيجارات التمويل هي الإيجارات التي تترتب عليها عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر سواء حولت الملكية عند انتهاء مدة العقد أولا، أما الإيجارات البسيطة فهو كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل.

إن تحديد النقل شبه الكلي للمخاطر و المنافع يكون محل تقدير شخصي لمعد القوائم المالية، فإذا أضيف لذلك اختلاف آثار الإيجارات التمويلية و البسيطة على القوائم المالية والنتيجة، فإن ذلك يجعل تصنيف الإيجارات من أهم وسائل إدارة النتيجة. فمثلا يؤدي تصنيف الإيجارات كإيجارات تمويلية إلى تسجيل أصل والتزام مالي في الميزانية مما يؤدي إلى تدهور نسب المديونية، كما ينتج عنها أيضا تسجيل إهلاكات تؤثر على النتيجة وبالتالي على مقدار الضريبة المدفوعة، حيث ينص قانون الضرائب المباشرة والرسوم مماثلة على أن حساب الإهلاك في إطار العقد الإيجاري يتم على أساس فترة تساوي مدة عقد القرض الإيجاري.

7.3. الاعتراف بإيرادات العقود طويلة الأجل:

يتضمن العقد طويل الأجل إنجاز سلعة، خدمة، أو مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاؤها منها في سنوات مالية مختلفة (مثل عقود البناء). يعتمد النظام المحاسبي المالي "طريقة التقدم" في الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار هذه العقود، حيث يتم الاعتراف بهذه الإيرادات حسب وتيرة تقدم العملية بشكل يؤدي لتسجيل النتيجة المحاسبية بشكل تدريجي يتماشى مع التقدم في إنجاز العملية موضوع العقد، وذلك بشرط أن يتم تقدير النتيجة النهائية للعقد بموثوقية.

أما إذا لم تستطع المؤسسة تقدير النتيجة النهائية للعقد بموثوقية، فيتم تطبيق "طريقة الإتمام"، حيث لا يتم الاعتراف بالإيرادات إلا في حدود المصاريف المسجلة التي يتوقع تحصيلها. أي أن المؤسسة تستبعد البحث والاعتراف بالنتائج المحملة لكل دورة من الدورات التي تدخل في الفترة الإجمالية لإنجاز العقد.

إن تحديد موثوقية النتيجة يخضع للتقدير الشخصي لمعد القوائم المالية، الأمر الذي يتيح فرصة لإدارة النتيجة من خلال تغيير توقيت الاعتراف بالإيراد و إظهار النتيجة، ففي حين يتم إظهار الربح أو الخسارة بشكل تدريجي في الطريقة الأولى، لا تظهر النتيجة، حسب الطريقة الثانية، إلا في نهاية العقد.

8.3. تسجيل المصاريف اللاحقة:

حسب النظام المحاسبي المالي، فإن النفقات اللاحقة المرتبطة بنتيبيات مادية أو معنوية، تدرج إما كمصاريف إيرادية خلال السنة التي حدثت فيها إذا كان الهدف منها الحفاظ على مستوى الأداء السابق للتثبيت، أو كمصاريف رأسمالية (تضاف للقيمة المحاسبية للتثبيت) إذا أدت للرفع من المزايا الاقتصادية المتوقعة من التثبيت وتحسين أداءه.

إن التمييز، على أرض الواقع، بين المصاريف التي تؤدي للرفع من المزايا الاقتصادية وتلك التي تؤدي إلى الحفاظ عليها يتطلب في بعض الأحيان تقديراً شخصياً من طرف معد القوائم المالية، وهي حالة، على سبيل المثال، مصاريف إستبدال بعض أجزاء التثبيات، المصاريف المتعلقة بنقل التثبيت من مكان لآخر، مصاريف الصيانة....

قد يلجأ معد القوائم المالية لاستغلال هذا التقدير لإدارة النتيجة باعتبار أن الآثار المالية تختلف في الحالتين، حيث تؤدي الحالة الأولى (رسمة المصاريف) إلى توزيع المصاريف اللاحقة

على عدة سنوات من خلال مخصصات الإهلاك، أما الحالة الثانية فتؤدي لتحميل كل المصاريف على دورة واحدة، مما يؤثر على نتيجة هذه الدورة بشكل أكبر.

4. الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

إن أكثر الوسائل نجاعة للحد من استغلال التقديرات المحاسبية لإدارة النتيجة هو إلزام المؤسسة بالإفصاح، في الملحق، عن المعلومات الخاصة بهذه التقديرات، كأسس و كفيات إعدادها و الافتراضات التي اعتمدت عليها و درجة عدم التأكد المرتبطة بها.... لكن النظام المحاسبي المالي لم ينص على القيام بذلك. فحسب النظام المحاسبي المالي يتضمن الملحق العناصر التالية:

- الطرق و القواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛
- المعلومات المكتملة الضرورية لحسن فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية و جدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع أو الشركة الأم، و كذلك المعاملات التي تتم مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة عادلة.

و قد ذكر النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب توفرها في كل عنصر من العناصر السابقة، دون الإشارة من قريب أو بعيد إلى ضرورة الإفصاح عن معلومات تخص التقديرات المحاسبية. على العكس من ذلك، ألزمت المعايير المحاسبية الدولية المؤسسة بتقديم معلومات حول التقديرات التي قامت بها و الافتراضات التي بنيت عليها هذه التقديرات. فحسب المعيار IAS 01 "عرض القوائم المالية" على المؤسسة تقديم، في الملاحق، الأحكام التي قامت بها الإدارة، عند تطبيق الطرق المحاسبية، والتي لها أثر معنوي على المبالغ الظاهرة في القوائم المالية. كما أوجب ذات المعيار تقديم معلومات عن الافتراضات التي قامت المؤسسة بصياغتها للمستقبل و حول المصادر الأخرى لعدم التأكد ذات العلاقة بالتقديرات المحاسبية في نهاية السنة المالية، والتي تتضمن احتمالاً كبيراً لإحداث تعديل كبير للقيمة المحاسبية لأصول أو خصوم معينة خلال السنة الموالية. بالنسبة لهذه الأصول و الخصوم، فإن الملاحق يجب أن تتضمن تفاصيل متعلقة بطبيعتها وقيمتها المحاسبية في نهاية الدورة.

إن الحالة الوحيدة التي تطرق فيها النظام المحاسبي المالي للتقديرات المحاسبية هي مراجعة أو تغيير هذه التقديرات. فحسب النظام المحاسبي المالي فإن التغيير في التقديرات المحاسبية يقوم على أساس معلومات جديدة أو اكتساب خبرة أفضل، و يسمح بالحصول على معلومات أحسن. بالتالي يمكن استنتاج أن النظام المحاسبي المالي قد وضع تحسين جودة المعلومات كشرط لتغيير التقديرات المحاسبية، لكنه، في المقابل، لم يلزم المؤسسة بتقديم معلومات حول أسباب هذا التغيير و آثاره.

5. خاتمة

لقد تم التطرق في هذا البحث إلى أثر التقديرات المحاسبية، في ظل النظام المحاسبي المالي، على إدارة النتيجة، وذلك من خلال تناول مفهوم إدارة النتيجة و أهم نقاط الاختلاف بين الباحثين حول هذا المفهوم، ثم تناول أهم عناصر الأصول والخصوم المتأثرة بالتقديرات المحاسبية وطبيعة هذا التأثير و كيفية استغلاله لإدارة النتيجة، و في الأخير تم التطرق للإفصاح عن التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي و تأثير هذا الإفصاح على إدارة النتيجة.

1.5. نتائج البحث:

من خلال البحث، تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي يوفر عدة فرص لإدارة النتيجة من خلال استغلال التقديرات المحاسبية، حيث أنه:

- لا يوضح كيفية تقدير بعض المبالغ المحاسبية كصافي البيع أو القيمة النفعية، القيمة العادلة، مؤونة الأخطار و الأعباء و مؤونة مزايا نهاية الخدمة؛
- يصنف بعض البنود، كالأصول المالية، على أساس القصد من الاستعمال. كما يصنف بعض البنود الأخرى على أساس تقدير تحقق بعض الشروط، كتقدير تحقق شروط رسملة مصاريف التطوير و تقدير تحقق شروط رسملة الإيجارات و تقدير تحقق شروط تطبيق طريقة التقدم؛
- يستخدم عبارات عامة في تحديد شروط الاعتراف ببعض بنود الأصول و الخصوم، كاستخدام عبارة " احتمال كبير لخروج التدفقات النقدية " في الاعتراف بمؤونة الأخطار والأعباء دون توضيح، على وجه الدقة، متى يكون الاحتمال كبيراً؛
- لا يوضح كيفية حساب المعدلات المستعملة في تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم، كمعدل تحيين مؤونة الأخطار و الأعباء إذا كان أجل استحقاقها طويلاً،

معدل تحيين مؤونة التقاعد و معدل الفائدة الفعلية بالنسبة للسندات التي تقيم بالتكلفة المطفأة؛

- لا يضع متطلبات للإفصاح عن المعلومات التي تخص كيفية القيام بالتقديرات المحاسبية ومصادر عدم التأكد المرتبطة بها، فالحالة الوحيدة التي تطرق فيها النظام المحاسبي المالي للتقديرات المحاسبية هي مراجعة أو تغيير هذه التقديرات.

2.5. إثبات الفرضيات أو نفيها:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي يستخدم عبارات عامة وفضفاضة عند التطرق للتقديرات المحاسبية، و لا يوضح كيفية القيام بها بشكل كاف، وبالتالي يتم نفي الفرضية الفرعية الأولى.

و من خلال النتائج السابقة أيضا، يتضح أن النظام المحاسبي المالي لم يفرض الإفصاح عن المعلومات التي تخص كيفية القيام بالتقديرات المحاسبية ومصادر عدم التأكد المرتبطة بها، وهو ما يجعل من اكتشاف إدارة النتيجة عملية صعبة، و بالتالي يتم نفي الفرضية الفرعية الثانية. مما سبق يتم رفض الفرضية الرئيسية و التي تنص على عدم توفير النظام المحاسبي المالي فرصا لإدارة النتيجة من خلال استغلال التقديرات المحاسبية.

3.5. التوصيات:

بناء على النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تشديد القيود المفروضة على التقديرات المحاسبية، و تفصيل كيفية القيام بها، من خلال إدماج المتطلبات المتعلقة بالقيام بالتقديرات المحاسبية للمعايير المقبولة على المستوى الدولي، على غرار المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية، في النظام المحاسبي المالي؛
- وضع متطلبات للإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، من خلال إدماج المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن التقديرات المحاسبية للمعايير المقبولة على المستوى الدولي، على غرار المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية، في النظام المحاسبي المالي؛
- تكييف متطلبات المعايير المقبولة على المستوى الدولي و المتعلقة بالقيام بالتقديرات المحاسبية والإفصاح عنها، مع متطلبات البيئة المحلية كلما كان ذلك ضروريا؛
- العمل على تكوين الموارد البشرية على القيام بتقديرات محاسبية موضوعية، فهذه العملية تتطلب الإحاطة بمعارف تتعدى الجانب المحاسبي لتشمل ميادين أخرى (رياضيات مالية، إحصاء...)

- إعداد معيار تدقيق جزائري خاص بالرقابة على التقديرات المحاسبية.

تناول هذا البحث أثر التقديرات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على إدارة النتيجة في المؤسسات الصناعية و التجارية، وهو بذلك لم يتناول بعض الجوانب الأخرى للنظام المحاسبي المالي المؤثرة على إدارة النتيجة، كالخيارات المحاسبية، عمليات الإدماج، أثر التقديرات المحاسبية في القطاعات الأخرى كالبنوك و التأمين... و التي يمكن أن تكون موضوعا لبحوث أخرى.

6. قائمة المراجع:

- Algharaballi, Eiman.(2017). Earnings Management Practices And Subsequent Firm Performance Of Companies listing On The Kuwait Stock Exchange (KSE). Australia: University Of Southern Queensland.
- Babalyan, Levon.(2017). Earnings Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards: Implications for Valuation, Faculty of Economics and Social Sciences. Germany: University of Fribourg.
- Beneish, Messod D. (2016). Earnings Management: A perspective, Managerial finance, Vol. 27.(No. 12).
- Breton, Gaetan, Stolowy Hervé .(2017), A Framework for the Classification of Accounts Manipulations. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.263290> consulted on 08/11/2018;
- Dechow Patricia M., Skinner Douglas J. (2017), Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators. *Accounting Horizons*. Vol. 14.(No. 2).
- Habbash, Murya.(2017). The Effectiveness Of Corporate Governance And External Audit On Constraining Earnings Management Practice In The UK. England: Business School. Durham University.
- Healy Paule M., Wahlen James M. (1999). A Review Of Earnings Management Littérature And Its Implications For Standard Setting, *Accounting Horizons*. Vol. 13.(No. 4).
- Kaddour, Ammar, Admane, Mrizek .(05-06 Mai 2017). Problématique d'Application Du Système Comptable Financier Algérien Sur Les Entreprises

Algériennes, les réalité et les perspectives du SCF dans les PME en Algerie.
Algerie : Université d'El-Oued.

- Mckee, Thomas .(2018). Earnings Management: An Executive Perspective.USA: Cengage Learning Inc.
- Schipper, Katherine.(1989). Commentary on Earnings Management, Accounting Horizons, Vol. 3.(No. 4).
- Scott, William R..(2019). Financial Accounting Theory. Canada: Pearson Edition.